مصر مركزا عالميا لنقل البيانات وتكنولوجيا الاتصالات؟

الكابلات البحرية ممر مصري رقمي إلي العالم

بعد أن تحول العالم إلـي قرية إلكترونية صغيرة، بفضل أنظمة الاتصالات المتقدمة ظهرت الحاجة إلي طرق متطورة لتخزين المعلومات الهائلة وتحليلها وبرمجتها، للاستفادة منها ظهرت أهمية الدور الذي تقوم به الكابلات البحرية في نقل البيانات بين الـدول وعبر القارات بل تفوقت علي الأقمار الصناعية، ليتم نقل ٩٩٪ من الاتصالات الدولية عن طريق الكابلات البحرية، حتي أصبحت سمة العصر وينظر الكثيرون إليها باعتبارها ثروة تحت الماء؟

هذه التكنولوجيا المتطورة، حظيت باهتمام القيادة السياسية لتستحوذ مصر علي أعظم رصيد لنقل الحركة الدولية من آسيا وشرق إفريقيا إلي أوروبا وتقريبا كل الكابلات البحرية المستخدمة لنقل تلك الحركة حيث يربط مصر حاليا ١٣ كابلا بحريا منها ١١ كابلا يربط بين الشرق والغرب.

الدكتور عمرو طلعت، وزيـر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يقول إن أحد المحاور الإستراتيجية في مجال التحول الرقمي الذي تستهدفه الدولة، يتمثل في تعظيم الاستفادة في مجال الاتصالات الدولية، من خلال جذب المزيد من الكابلات البحرية الإستراتيجية الي مصر والعمل علي تطوير وتحديث الشبكة الدولية حيث تم العمل علي نمذجة وزيـادة

الطاقة الاستيعابية لمحطات الإنـزال الحالية علي البحرين الأحمر والمتوسط، في الزعفرانة بالغردقة، وأبو تلات بالإسكندرية؛ لاستيعاب زيادة حركة البيانات العالمية التي يتم نقلها علي الكابلات الحالية بالإضافة الي التوسع وإنشاء محطات إنزال بحرية جديدة في رأس غارب وبورسعيد وسيدي كرير لاستقبال الكابلات البحرية الجديدة، بجانب المخطط الطموح لمسارات الربط ومحطات الإنزال المستقبلية بشبه جزيرة سيناء الذي يوفر تنوعا جغرافيا متميزا ويعمل علي تعظيم القيمة المضافة لعملاء الكابلات البحرية الجديدة، مشيرا إلي أن أكثر من ٩٠٪ من حركة البيانات العالمية والاتصالات الدولية والإنترنت من الشرق إلي الغرب تمر عبر مصر، حيث يوجد نحو ١٣ كابلا بحريا يربط الشرق بالغرب بالإضافة إلي ٥ كابلات بحرية جديدة تم التعاقد عليها لتدخل الخدمة بحلول عام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، مما يعزز مكانة مصر الإقليمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

مصر دولة محورية

ويشير الدكتور عمرو طلعت إلي أن مصر أصبحت دولـة محورية نظرا للجهود التي تبذلها الـدولـة في تحويلها إلـي أكبر ممر رقمي عالمي على غرار أهميتها كممر مائي عبر قناة السويس، منوهًا الي أن «المصرية للاتصالات» نجحت في إدارة ملف الكابلات البحرية من خلال تطوير خدماتها وبنيتها التحتية الدولية بالإضافة الي إنشاء العديد من الشراكات العالمية في هذا المجال.

الشركة المصرية للاتصالات عززت نشاطها في مجال تمرير وحماية الكابلات البحرية الدولية فأنفقت ١,٧ مليار جنيه خلال السنوات القليلة الماضية لتطوير بنية تحتية عصرية تشجع الشركات العملاقة علي الشراكة معها في مجال الاتصالات الدولية ومراكز البيانات علي رأسها شركة جوجل العالمية حيث تمتلك «المصرية للاتصالات» حاليا ١٠ محطات إنزال للكابلات البحرية علي سواحل البحرين الأحمر والمتوسط، بما يتيح لها الربط بين أكثر من ٦٠ دولة ودعم خدمات الاتصالات والإنترنت حول العالم كما تمتلك ٧ مراكز للبيانات داخل القاهرة الكبري والإسكندرية، علاوة علي التخطيط لإنشاء محطات إنزال جديدة في شبه جزيرة سيناء وعلي البحرين الأحمر والمتوسط يتم ربطها بين المدن الساحلية علي خليج السويس لتشكل حلاً متنوعاً للربط الأرضـي والبحري بين جميع نقاط الإنزال داخل مصر وحلا جغرافيا متميزا للكابلات البحرية الجديدة المخطط إنشاؤها.

زيادة تنافسية مصر

يطرح المهندس أحمد العطيفي، الخبير الدولي في الاتصالات والاقتصاد الرقمي عددا من المقترحات لزيادة تنافسية مصر في هذا المجال باعتبارها لاعبا رئيسيا في مقدمتها بناء مراكز للاستضافة والتشبيك المباشر بين مقدمي خدمة الإنترنت والترابط بين الشبكات، بما يساعد علي نمو صناعات أخري مرتبطة بها مثل مراكز الاتصالات والخدمات المدارة وبيع السعات بـدلاً من الألياف الداكنة، والتحرك خارج حدود مصر لامتلاك الكابلات شمالاً وجنوباً، علي نطاق واسع بالشراكة مع مقدمي خدمات الاتصالات عبر النت وجـذب الاستثمارات بما يوفر خدمات متكاملة للشركات الصغيرة وشبكات الحوسبة السحابية ويحقق قيمة مضافة عالية تضاعف إيرادات هذه الخدمات.

ويطالب بتشجيع الشركات الوطنية لاقتحام صناعة الكابلات البحرية وتقديم التسهيلات للشركات العالمية للاستثمار فـي البنية التحتية للألياف الضوئية والبنية التكنولوجية المعلوماتية.

توطين الصناعة

أما الدكتور عبدالوهاب غنيم، نائب رئيس الاتحاد العربي للرقمنة والاقتصاد الرقمي، فيقول إن القيادة السياسية مهتمة بهذه الخدمات التكنولوجية المتقدمة وتسعي الي تدشين مراكز ضخمة لصناعة المعلومات وتحليلها علي أرقي مستوي في المنطقة الاقتصادية لإقليم قناة السويس، بغرض توطين هذه الصناعة لإيجاد فرص عمل تكنولوجية جديدة للشباب في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة الي الاستفادة المباشرة من خلال زيادة سرعات الإنترنت، وهذا يتطلب جذب الاستثمارات العالمية لزيادة مؤشرات التنافسية العالمية لمصر، التي تتمتع بموقع ممتاز وموارد جيدة، لتدشين هذه الصناعة التي تحقق دخلاً من العملات الصعبة يفوق دخل قناة السويس.

ويضيف أن عبور هذه الكابلات للأراضي المصرية يوجد مهنا مختلفة ولابد أن ننشئ مراكز للتدريب عليها مثل صناعة هذه الكابلات ومدها وكيفية إصلاح الأعطال واستيراد الغواصات المتخصصة في الإصلاح والتدريب على استخدامها وإعداد أجيال من الفنيين والمهندسين يلبون الاحتياجات المحلية وتصدير هذه العمالة الي الخارج.

يضيف أن مصر لاتحقق الاستفادة الكاملة من هذه الصناعة سوي بنسبة ١٥٪ فقط ناهيك عن تجارة الترانزيت المرتبطة بهذه الصناعة التي تحقق عوائد لا تقل عن ٢٠ مليار دولار سنوياً كما أن هذه الصناعة تمهد لإقامة صناعة البيانات الضخمة لأنها صناعة المستقبل.

تسهيلات للشركات العالمية

يطالب الدكتور غنيم بتقديم تسهيلات للشركات العالمية الكبري كفيسبوك وجوجل ومايكروسوفت، مثل تقديم الأراضي وسرعة إصدار التراخيص، مؤكداً أن جذب هذه الشركات العملاقة يحقق عوائد مالية سنوية بمليارات الدولارات ويؤكد ضرورة إعداد البنية التشريعية والإجرائية المرنة لسرعة إدخال وتشغيل مثل هذه الشركات داخل السوق المحلية لأن ٨٠٪ من عمليات نقل المعلومات والاتصالات تكون من خلال هذه الكابلات.

البنية التحتية والتشريعية

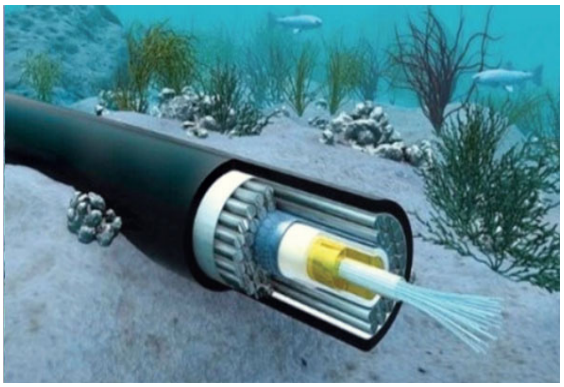

وتوضح الدكتورة أسماء حسني رئيس هيئة تكنولوجيا المعلومات الأسبق أن مصر تخطو بصورة كبيرة تجاه تدشين البنية التحتية والتشريعية مثل كابل إفريقيا٢ الأضخم في العالم والانتهاء من قانون حماية البيانات الشخصية الذي تعد لائحته التنفيذية حالياً لتفعيله كما أن القيادة السياسية علي مدي السنوات الثلاث الماضية وضعت سياسات واضحة تسعي الحكومة لتنفيذها لتعزيز محطات الإنزال واستضافة مراكز البيانات العملاقة من خلال توقيع بروتوكولات مع كبريات الشركات المتخصصة في الاتصالات لتدشين الكابلات الضخمة للاستحواذ علي أكبر حصة من هذه الاتصالات وعبور البيانات إلي كل القارات في العالم لأن ٩٨٪ من البيانات والاتصالات تجري من خلال هذه الكابلات بشكل أفضل وأسرع من الأقمار الصناعية.